مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

تأثير الحوكمة الإلكترونية في الأمن الاجتماعي العراقي

تاريخ تقديم البحث:- ٢٠٢٥/٨/١٠
تاريخ قبول البحث:- ٢٠٢٥/١٢/٨

أ.م. مؤيد جبار حسن (*)

ملخص

أمسى الامن هو الهاجس الاكبر في حياة المجتمعات البشرية كافة، فالحاجة الى الأمن يهم كافة جميع بني البشر الذين يعانون من عدد لا يحصى من المخاوف ، وبالتالي يلجئون الى اعتماد جملة من الاجراءات والبرامج والخطط السياسية والاجتماعية والثقافية لغاية الحصول على الامن الشامل الذي ينشدونه.

وهنا تناهى الى ادراك الدول جميعها ، ومنها دولة العراق ، أهمية الحوكمة الإلكترونية ودورها في تحقيق الامن الشامل وخدمة المواطنين في ذات الوقت. لكن لسوء الحظ ، مثل العديد من البلدان النامية ، لا يزال نظام الحكومة الإلكترونية في العراق يعاني من الكثير من العقبات والمشاكل والتحديات والصعوبات التي تؤثر على تطوره .

لذا يعد موضوع الحوكمة وعلاقته بالامن في العراق من أخطر المواضيع الذي يمكن ان يكتب عنه أي باحث او كاتب ، بحكم أختلاط القضايا ببعض ، بين ما هو سياسي واقتصادي وأمني وأجتماعي وثقافي وحضاري.

ومن الإشكاليات التي يدور حولها البحث تحديات تتمثل تحقيق الحوكمة في العراق ومصدات تعترض طريقها، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، فالعراق الذي خرج من حروب سابقة ببنية تحتية منهكة ووضع اقتصادي متردي، مر بانتقالة مصيرية تمثلت في سقوط نظام استمر في الحكم لمدة ٣٥ سنة على يد قوات الاحتلال الامريكية ، التي بدأت سيرتها في بغداد بحل الاجهزة الامنية التي كانت تحكم السيطرة على مفاصل الدولة ، لتعم الفوضى بعد ذلك، ثم تراجعت تدريجيا مع تقدم بناء الاجهزة الحكومية

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية/ العراق
muayad.j@uokerbala.edu.iq

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

، ولو ببطء شديد، الا انه استطاع العراقيون مسك زمام الامور ، لكن التأثيرات الخارجية كانت ولا زالت تعد خرقا للسيادة العراقية التي تعد من متطلبات قيام الحوكمة الالكترونية في بلد ما .

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الالكترونية، الامن الاجتماعي ، العراق

المقدمة

لقد أصبح الأمن الهاجس الأكبر في حياة كل فرد يعيش في المجتمعات البشرية، سواء كانت مجتمعات متطورة اقتصاديًا، وتقنيًا، أو مجتمعات متخلفة، فالحاجة إلى الأمن بمفهومه الواسع، يشمل جميع بني البشر الذين يعانون من مخاوف متعددة، منها ما هو اقتصادي، أو سياسي، أو اجتماعي، أو ديني، وبالتالي يلجؤون إلى اعتماد جملة من الاجراءات، والبرامج، والخطط السياسية، والاجتماعية، والثقافية، لأجل توافر الأمن الشامل الذي ينشدونه، والذي يحتاجه الفرد، والمجتمع.

أدركت الحكومات ومنها حكومة العراق، أهمية الحوكمة الإلكترونية، ودورها في خدمة المواطنين، وبدأت مشروع الحكومة الإلكترونية في عام (٢٠٠٤)، بعد توقيع مذكرة بين وزارة العلوم والتكنولوجيا العراقية (IMST)، والحكومة الإيطالية. لكن لسوء الحظ، مثل العديد من البلدان النامية، لا يزال نظام الحكومة الإلكترونية في العراق، يعاني من الكثير من العقبات، والمشكلات، والتحديات، والصعوبات، التي تؤثر في تطوره، كضعف إدارة الموارد، ومشكلات البنية التحتية، والافتقار إلى المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، المطلوبين لتطوير نظام الحكومة الإلكترونية، وصيانته، إلى جانب مشكلة تزايد كمية البيانات.

لذا يُعَدّ موضوع الحوكمة، وعلاقته بالأمن في العراق، من أخطر المواضيع التي يمكن أن يكتب عنها أي باحث، أو كاتب، بحكم اختلاط القضايا ببعض، بين ما هو سياسي، واقتصادي، وأمني، واجتماعي، وثقافي، وحضاري.

تستهدف الدراسة بيان أهمية الحوكمة الإلكترونية، وضرورة الأخذ بها، لكي يكون العراق -كما نتمنى- مزدهرًا، ومسالمًا، ومتماسكًا، ويرفل بالأمن، فالدولة القوية تأتي من مجتمع قوي تمثله، ويمثلها، خير تمثيل.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في تحديات تحقيق الحوكمة في العراق، ومصدات تعترض طريقها، منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي. فالعراق الذي خرج من حروب سابقة، ببنية تحتية منهكة، ووضع اقتصادي متردٍ، مرَّ بانتقالة مصيرية تمثلت في سقوط نظام استمر في الحكم لمدة (٣٥) سنة، على يد قوات الاحتلال الأمريكية، التي بدأت سيرتها في بغداد بحل الأجهزة الأمنية، التي كانت تحكم السيطرة على مفاصل الدولة، لتعم الفوضى بعد ذلك، ثم تراجعت تدريجيًا مع تقدم بناء الأجهزة الحكومية، ولو ببطء شديد، إلى أن استطاع العراقيون مسك زمام الأمور، لكن التأثيرات الخارجية كانت وما زالت، تُعَدّ خرقًا

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

للسيادة العراقية، التي تُعَدّ من متطلبات قيام الحوكمة الإلكترونية في بلد ما.

هيكلية البحث

تتمثل هيكلية البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. تناول الأول منها شرحًا لماهية الحوكمة الإلكترونية في العراق، وتناول الثاني ماهية الأمن الاجتماعي في العراق، وبيان أبرز مقوماته، وتضمن الثالث الحوكمة الإلكترونية والأمن الاجتماعي العراقي، وفيه سعى الباحث إلى تحديد المشكلات، ومعالجتها، أو التقليل قدر الإمكان، من ضررها على الساحة العراقية، ثُمَّ الخاتمة ومصادر البحث.

المبحث الأول

ماهية الحوكمة الإلكترونية في العراق

تواجه الحكومات تحديات على نحو متزايد، لبذل المزيد من الجهد في ظل إمكانات أقل، وتحسين الإنتاجية، وإدارة الأصول بكفاية، في أعقاب تزايد تكاليف البنية التحتية، وإدارة القوى العاملة المختلطة، وإدارة كميات كبيرة من البيانات، والأنظمة المتعددة، بعدد أقل من موظفي تكنولوجيا المعلومات، وتلبية متطلبات مجموعة متطورة ذات مشاركة متزايدة من المواطنين، وما إلى ذلك. وقد ثبت أنَّ توفير المزيد من الخدمات، ضمن ميزانية محدودة، هو تحدٍ كبير للقطاع الحكومي.

ومن المصطلحات التي ظهرت حديثًا، وانتشر استعمالها في العالم، مصطلح الحوكمة الإلكترونية، والتي عادة ما تتداخل مع مصطلح آخر هو الحكومة الإلكترونية، على الرغم من أنَّهما يتصلان ببعض في بعض النقاط.

تعريف الحوكمة الإلكترونية: هي ما نركزعليه في هذا البحث، وتعني استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات (ICT)، لتقديم الخدمات الحكومية، وتبادل معلومات معاملات الاتصالات، وتكامل مختلف الأنظمة، والخدمات، القائمة بذاتها بين الحكومة، والمواطن (G2C)، وبين الحكومة، والشركات (G2B)، وبين الحكومات، وبعضها البعض (G2G)، وكذلك عمليات الأقسام الإدارية، والتفاعلات، داخل إطارعمل الحكومة بأكمله (Tejasvee).

وهي بحسب الدكتورنورالصباح عنكوش: "مقاربة جديدة، وهي قائمة على إشراك مختلف الفواعل الرسمية (السلطات الرسمية: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، وغير الرسمية (الأفراد، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص...) للتصدي لجملة من الانتهاكات، بالاعتماد على مجموعة من الإجراءات، والتدابير، المشتركة، التي تعمل على الكشف المبكرعن التهديدات، والتصدي لها، وإمكانية احتوائها، والكشف عن مصادرها قبل وقوعها، قصد تحقيق الأمن بأبعاده كافة، ومنها البعد الإلكتروني، وغيره، وبعدما أثبتت النماذج التقليدية البيروقراطية، أو الدولتية، محدودية

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

قدرتها على مواجهةِ المشكلِات الأمنية المعاصرة، والتي أصبحت تهدد مستقبل الإنسان، وبقاءئه" (عنكوش). **لجأ الانسان لحوكمة شؤونه العامة.**

ويُعَرّفها جهاز الإحصاء المركزي العراقي، بأنَّها: «التوظيف الأمثل للموارد المالية، والبشرية، والبنى التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والهدف تحسين الخدمات، وتكاملها، لاستثمار الوقت، والجهد، في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، لتحسين دعائم الحكم الرشيد، وتعزيزه» (العراقي).

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول: إنَّ الحوكمة الإلكترونية في العراق، أسلوب حكم، وإدارة، وتنظيم، عن طريقه يمكن تسهيل حياة المواطنين، والحفاظ على حقوقهم، وصيانة أمنهم، ووجودهم، في وطن مستقر، ومتطور.

معوقات تطبيق الحوكمة الإلكترونية

يمكن أن يكون لتنفيذ أي نظام إلكتروني أيضًا، عوائق، وتحديات، خاصة به. وقد يكون لتنفيذ نظام الحوكمة، وتطويره، وإدارته، عوائق، وتحديات، محتملة، يمكن تصنيفها إلى حواجز رئيسة، كل من هذه الحواجز الرئيسة لها حواجز فرعية خاصة بها، ويجب أخذها جميعًا في الحسبان بشكل كبير. تُعَدّ الحواجز التقنية من أكثر الحواجز التي يمكن تحدّيها عند تطبيق نظام إلكتروني جديد، فهي تؤثر في تطوير نظام حكومة إلكترونية فعَّال، وتنفيذه، لاسيَّما في دولة نامية مثل العراق. ضمن هذه الفئة، يمكننا عدّ جاهزية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والخصوصية، والأمن، على أنَّها أكثر الحواجز التي يمكن تحديها، تلك التي وافقت عليها معظم المرجعيات المتخصصة.

ومن الحواجز الرئيسة الأخرى، هي الفئة التنظيمية التي تحسب دعم الإدارة العليا، ووجود الأشخاص المؤهلين لتطوير نظام الحوكمة الإلكترونية، وإدارته، والإشراف عليه، وصيانته. إذ إنَّ حواجز الفئات الفرعية، تؤثر في تنفيذ هذا النظام، لاسيَّما في تطوير أساليب الحكم في الدول العربية، ولاسيَّما في العراق (ban Salman shkur).

وفي دراسة قامت بها الأستاذة بان قاسم النداوي، وآخرون، حول نموذج الحكومة الإلكترونية، عن طريق البحث في محددات الثقة التي لها علاقات مهمة مع استخدام هكذا نموذج. لهذا الغرض، تمَّ تصنيف الثقة إلى أربع فئات: الفردية، والتكنولوجيا، والتنظيم، واعتبارات البيئة. مؤطرة داخل بيئة تشغل تكنولوجيا المعلومات، تمَّ اقتراح نموذج مفاهيمي، والتحقق من ذلك، عن طريق البيانات التجريبية التي تم جمعها من (٦٩٤) مستخدمًا لخدمات الحكومة الإلكترونية في العراق. وتظهر النتائج أنَّ كل عوامل الثقة بالحكومة الإلكترونية مهم، باستثناء عاملين، هما: البعد عن توقع الجهد، والتأثير الاجتماعي، ومن ثم يتم استبعادهم من النموذج. اتفق الجميع على أهمية البعد الفردي للحكومة الإلكترونية، كما أظهر البحث أنَّ البعد البيئي،

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

هو الأقوى مع استخدام الحكومة الإلكترونية، يليه البعد التكنولوجي، ويليه البعد الفردي، والبعد التنظيمي. ويبدو أنَّ للأبعاد الأربعة أهمية في تعزيز استخدام الحكومة الإلكترونية. وعند النظر في هذه الدراسة، يتضح أنَّها أجريت في بيئة معادية، مع تعميم النتائج إلى سياق آخر، يحتاج إلى القيام به الحذر. ومع ذلك، فإنَّ هذه النتائج تظهر الحاجة إلى البلدان ذات البيئة المماثلة لأولويات عنصر الثقة، في محاولة لضمان انتشار استخدام الحكومة الإلكترونية (others).

تدعم السلطات العراقية في أعلى المستويات، إيجاد مخطط الحوكمة الإلكترونية، وتعزيزه، في جو يغلب عليه الاقدام الرائد. هذا الاقدام ستبدأ خطاه نحو الإيجابية، ومستقبل مزدهر. بسبب الأوضاع الأمنية السيئة منذ عام (٢٠٠٣)، يدرك العراق نفسه أنَّه بحاجة إلى ظروف خاصة، للمضي قدمًا ليكون في طريق التنمية. فالبلاد تكافح من أجل التقدم، والبقاء، والنهوض.

في كانون الثاني (٢٠٠٤)، طلبت الأمم المتحدة من الدول الأعضاء، مساعدة الحكومة العراقية الجديدة في تعزيز بنائها، ومؤسساتها. كما وقع وزير العلوم والتكنولوجيا العراقي، والوزير الإيطالي للابتكار والتقنيات، مذكرة تفاهم لتقديم الخبرات المالية، والتكنولوجية، في بناء بنية مناسبة لشبكة إنترانت، لربط وزارات الإدارة العراقية الجديدة، وتشييدها، كمشروع للتعاملات الإلكترونية الحكومية. ويمثل مشروع الشبكة الداخلية الحكومية، الإجراء التمهيدي لبناء بيئة حكومة إلكترونية دقيقة، للحفاظ على إعادة بناء البنية التحتية للعراق.

وفي مناسبة أخرى، وضعت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة العلوم العراقية، استراتيجية من (٢٠٠٧-٢٠١٠)، لتطوير مشروع الحكومة الإلكترونية العراقية.

ومن المؤسف القول: إنَّ جميع تلك الاتفاقيات، والاستراتيجيات، لم تتعدَ كونها حبرًا على ورق، ولم يتم تنفيذ إلا اليسير منها، لغياب الإرادة السياسية حينًا، وانعدام الجدية في العمل، وللظروف الطارئة التي ألمت بالبلاد وقتها، وإنَّ ما أنجز لحد الآن لا يرق إلى المتوقع.

وعلى الرغم من كل المصاعب، إلا أنَّ هناك من يرى أنَّ الحوكمة الإلكترونية، ستحظى بأفضل فرص النتائج، إذا تقدمت العملية، وانطلقت بمستوى عالٍ من التمويل، والرعاية، إذ يتلقى القطاع الحكومي دائمًا الخدمات الأساسية، والفرص المعززة للمجتمع. ومع ذلك، لا تزال هنالك تحديات عديدة في أثناء عملية التطوير، والتنفيذ، يجب تذليلها.

وفقًا لذلك، اتخذت وزارة العلوم والتكنولوجيا، ووزارة الاتصالات، خطوات مسبقة لإنشاء البنية التحتية للحكومة الإلكترونية في العراق، بمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ عام (٢٠٠٤). وأعلنت الوزارات أنَّ المرحلة بعد عام (٢٠١٠)، ستمثل إنجاز شبكة الاتصالات في العراق، لإعداد مشروع الحكومة

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الإلكترونية، لتقديم خدمات متنوعة للمواطنين، وباقي القطاعات.

ومن العقبات الكبرى أمام الشروع في إنجاز الحوكمة الإلكترونية في العراق، هي عدم وجود نظام موحد لتسجيل الهوية الوطنية. من أجل تقديم أفضل الخدمات للمواطن، يجب على مزود الخدمة تمييز من يخدمه في المقام الأول. حاليًا، لا يمتلك العراق أرشفة مناسبة لوثائق الهوية لمواطنيه، وهناك فقط قاعدة بيانات واحدة في حوزة وزارة التجارة، التي تم إنشاؤها قبل أكثر من (٢٥) عامًا، بمساعدة برنامج النفط مقابل الغذاء، التابع للأمم المتحدة في التسعينيات. وكانت قاعدة البيانات هذه تستخدم لسببين: أولاً للتمييز بين المتلقين لحصة الغذاء الشهرية. وثانيًا استخدمت في بيانات الانتخابات. نظام تحديد هوية المستلم في قاعدة البيانات هذه، يحدد الأسرة بغض النظر عن المواطن الفرد. لذلك، كل بطاقة هوية لها اسم رب الأسرة، وأفراد الأسرة. الخاصية المميزة لبطاقة الهوية هي رقمها العائلي الفريد. الهدف من هذا المزيج إصدار البطاقة التموينية الموحدة.

وبعد الحرب على العراق عام (٢٠٠٣)، والتدمير الذي أصاب هيكل الدولة، وباقي مؤسساتها، كمديريات الجوازات، وباقي المديريات التابعة لمديرية الجنسية، أعادوا تسميتها فيما بعد إلى المديرية العامة للجنسية، تمت عملية التعامل مع المعلومات في المديرية العامة للجنسية العر اقية، بشكل مكثف، وبالاعتماد على الإجراءات اليدوية. هذا التوثيق غارق في الكثير من نقاط الضعف، ومن بينها؛ شغل مساحات التخزين الكبيرة، التي تؤدي أيضًا إلى التعقيد في ضمانها الموثوقية، والخصوصية. أيضًا، لديها قابلية تنقل غير كاملة، ومن الصعب إصلاحها، واستعادتها. فضلًا عن ذلك، سيكون توزيع البيانات بين العديد من الوزارات، مرهقًا، وفوضويًا (other).

ويشير الباحث ضياء العزاوي، إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في العراق، التي تُعَدّ سيئة للغاية بسبب الحروب، والعنف المستمر. ووفقًا لمسح اليونسكو، فإنَّ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، في العراق، متواضعة جدا، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، منخفض ايضا، (١٢٪) فقط من السكان لديهم أجهزة كمبيوتر شخصية، و(٧٪) من السكان لديهم اتصال بالإنترنت. كذلك الوصول إلى الإنترنت محدود، وسرعته رديئة، كما أنَّ البنية التحتية للاتصالات غير كافية، إلى جانب نقص إمدادات الطاقة (Az-zaw) .

وهنا يبدو أنَّ المعوقات، بصورة عامة، عديدة، ومتنوعة، وعلى الرغم من تحسن بعضها، ما زالت تشكّل تحديات بوجه الحوكمة، مما يسمح لمنتهكي القانون مثلا، من الفاسدين، والمتلاعبين، وحتى لمنتهكي الأمن، من لصوص، وإرهابيين، بالحركة بحرية في البلاد.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

المبحث الثاني

ماهية الأمن الاجتماعي في العراق

قبل الخوض في تعريفات الأمن الاجتماعي، يتبادر إلى الذهن تساؤل مفاده: لماذا الأمن الاجتماعي بالذات؟ والجواب: إنَّ هنالك حاجة مجتمعية ملحة من جانب أجهزة الدولة، لضمان سلامة الأفراد، والجماعات، من الأخطار التي يجب أن تنتج من المجتمع نفسه.

١. هنالك حاجة ماسة للأمن المجتمعي، عن طريق التشبيك بين الأفراد، والجماعات، تحديدًا لغايات ضبط، أي سلوك غير طبيعي، أو تخريبي، أو غير مرغوب به، أو مناف للأخلاق، والقيم.

٢. هنالك ظواهر غريبة باتت تدق ناقوس الخطر في المجتمعات كافة، سواء الفقيرة، أو الغنية، على السواء، كظواهر المخدرات، والرذيلة، وزعزعة الأمن المجتمعي.

٣. هنالك حالات من الاعتداء على الممتلكات، والتخريب، والسرقة، وارتكاب الجرائم، وغيرها، تنتشر في بعض المناطق على غرار الجرائم المنظمة.

٤. هنالك حالات ترويع، وإزعاج، وقلق، للسكان في بعض المناطق، من المجاميع الإرهابية، والجماعات الخارجة عن القانون، وغيرها.

مقومات الأمن الاجتماعي: وهي عديدة، لكن أبرزها ما يأتي:

١- سيادة القانون:

لكي تكون سلطة الحكّام، أو الدولة، على المحكومين مشروعة، وقانونية، يلزم أن يخضع جميع الهيئات الحاكمة فيها، لقواعد قانونية ملزمة، تقيّدها، وتسمو عليها. بمعنى آخر، إنَّ الدولة لا تكون قانونية، إلا إذا كانت تخضع للقانون، أو لمبدأ المشروعية، والذي يهدف إلى جعل السلطات الحاكمة في الدولة، تخضع لقواعد ملزمة لها، كما هي ملزمة بالنسبة للمحكومين (عالية).

لا يوجد اتفاق عام حول تعريف مصطلح «سيادة القانون». ومن ناحية أخرى، فإنَّ تباين الرؤى حول المعنى الدقيق لها، لا يلغي سيادة القانون على أنَّه أحد المفاهيم القانونية. ويميل المنظّرون إلى الاتفاق على أنَّ تعريف سيادة القانون، يستلزم، بحد أدنى، مسؤولية الجميع، بما في ذلك الحكومات، أمام القانون. ولقد تطور تعريف سيادة القانون، و اتسع نطاقه، على مرِّ القرون، في العالم الغربي، ليشمل كلاً من العناصر الإجرائية، والعناصر الموضوعية. وفي عام (٢٠٠٤)، اتفق المجتمع الدولي على تعريف عملي لسيادة القانون، بأنَّه: «أحد مبادئ الحوكمة، حيث يعد جميع الأشخاص، والمؤسسات، والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام القوانين، التي تصدر علنا، وتطبق على أساس مبدأ المساواة، ويجري التقاضي بها على نحو مستقل، وتكون متسقة مع المبادئ، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهي تستلزم بالإضافة إلى ذلك، وضع التدابير اللازمة لضمان

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الامتثال لمبادئ سيادة القانون، والمساواة، والمسؤولية، أمام القانون، والعدالة في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في عملية صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، ووجود شفافية إجرائية، وقانونية.» (مكاي)

٢- التكافل الاجتماعي: التكافل تبادل الكفل، والكفالة، وهو مصدر لفعل –تكفل- والفعل مزيد، ويعني الإكثار، والمشاركة، وكلمة التكافل تعني التساند، والتضامن، وهي الكفل أي الحظ، والنصيب، والمثل. والكافل هو العائل، والضامن، والقائم بأمر اليتيم، وقد اختلفت آراء الباحثين في معنى التكافل الاجتماعي، وشموليته، فقد قصره البعض على المساعدة، والاعانة، للمحتاجين، عن طريق جهود الأفراد، ونشاط الدولة، وقصره البعض الآخر على معالجة الموضوع الاقتصادي، ووسَّع معناه آخرون ليتناول جوهر كيان الإنسان، وحريته، وكرامته، وجعله يشمل مسؤولية الفرد نحو أخيه الإنسان، ومسؤوليته نحو نفسه، ومسؤولية المجتمع نحو أفراده، والضمان الاجتماعي الذي تنظمه الدولة (البسيوني). **ومن ثمَّ، فالتكافل مبدأ إسلامي، وعربي نبيل، لم يزل يتميزون به، ويفتخرون به، على باقي الأمم.**

وإنَّ التكافل الاجتماعي يوجب سدّ حاجة المحتاجين، ممن لا يستطيعون القيام بعمل يسد عجز العاجزين، ويهيئ العمل للقادرين، ويربي النشء تربية تظهر القوى، والمواهب. فالذين يخرجون إلى الحياة، وقد فقدوا الآباء الذين يعولونهم، ويرعونهم، فإنَّ التكافل يوجب تعهدهم، ليكونوا لبنات قوية في بناء الجماعة، وإنَّ الذين يعجزون بعد القدرة من العاملين، على المجتمع أن يسهل لهم الحياة، وفاءً لما قدموا من خدمات (زهرة).

٣- التعايش السلمي: هذا المفهوم يقود إلى جملة معانٍ، قد تتضارب فيما بينها، ولكن يمكن تصنيفها إلى مدلولات عدة، وهي:

أولًا: مدلول سياسي- ايديولوجي، يحمل معنى الحد من الصراع، أو ترويض الخلاف، أو العمل على احتوائه، أو التحكم في إدارة الصراع، وهذا أول معنى عرف به التعايش على أنَّه مصطلح، وربما يكون أكثر التعريفات دقة.

ثانيًا: مدلول اقتصادي، يحمل معنى التعاون المستمر في العلاقة المبنية مع الآخر في الجانب الاقتصادي.

ثالثًا: مدلول ديني- ثقافي- حضاري، يحمل معنى التعايش الديني، أو التعايش الحضاري، والمراد به التقاء إرادة أهل الأديان السماوية، والحضارات المختلفة، في العمل من أجل إحلال الأمن، والسلام.

رابعًا: مدلول اجتماعي، يحد من تَطرُّف الصراعات العرقية، ويكسر من شوكة التعصب القبلي، ويزيل الحواجز النفسية بين طبقات المجتمع المختلفة، وينمي الشعور بالأخوة الإنسانية (حكمت). **وأخيرًا، عن جميع هذه**

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

المعاني، يمكن الحصول على مفهوم إنساني، يدعو جميع البشر إلى العيش معًا بسلام، ونبذ الخلاف، والاحتراب، والصراع.

٤- التسامح ونبذ العنف: يعني التسامح مجموعة السلوكيات، والممارسات الفردية، والجماعية، التي تستهدف نبذ التطرف، والتعصب، وتقويم كل من يعتقد أو يتصرف بطريقة مخالفة للقيم السائدة، وإعادته إلى الطريق الصحيح، بما يتوافق وقيم المجتمع الذي يعيش فيه. كما يعني تسامح السلوك، والنهج المتبع لمواجهة التصرفات، والممارسات الفردية، والجماعية، غير المبررة في أي مجال كان، مما تؤدي إلى الحد من التصرفات العنيفة. فضلًا عن أنَّ التسامح يؤدي إلى قبول الرأي، والرأي الآخر، ودونما تعصب، والنقاش الحضاري الهادف القائم على الحجة، والإقناع (البوريني).

٥- التعاون الاقتصادي: ويبدأ من مستوياته الأولية بين المواطنين في المنطقة الواحدة، إلى التعاون بين الإقليم في الدولة ذاتها، إلى التعاون بين الدول نفسها، إذ إنَّ للتعاون الاقتصادي في التاريخ الإنساني، جذور ضاربة في أعماق بعيدة، وتتجلى صوره المبكرة من مجرد التفاهم، والمشاورة، إلى توثيق الأوامر بين الدول. فلا يمكن لأي دولة مهما كانت إمكاناتها، أن تعيش طويلًا، وتظل حياتها مستمرة، وهي في عزلة عن غيرها من الدول، فالطبيعة الإنسانية، والتضامن في المصالح، والمشاركة في النهوض بالحضارة، يدفعها أو يجبرها على ضرورة إقامة العديد من العلاقات المتنوعة، وتنمية روابط التكامل الإنساني، التي تربط بينها، كما يدفعها إلى تكوين روابط جماعية تضمها جميعًا (الدين).

٦- المواطنة: المواطنة هي تمتع الشخص بحقوق، وواجبات، وممارستها في بقعة جغرافية معينة، لها حدود محددة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة، التي تستند على حكم القانون. وفي دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الاختلاف في الدين، أو النوع، أو اللون، أو العرق، أو الموقع الاجتماع.. الخ (فوزي).

وهنا يجب الكلام عن المواطنة النشطة، أو الفاعلة، حيث من الضروري عدم التشجيع على الاعتماد على دولة الرفاهية، والتوجه نحو المبادرات الموجهة نحو العمل التطوعي، والعطاء، بدلًا من زيادة المشاركة السياسية التي تتمحور حول التصويت. ومن هنا يمكن القول: إنَّ المواطنة الناشطة ليست مفهومًا جديدًا، لكن تراجع دور الدولة، وقدرتها على القيام بمسؤولياتها، بات يرتب مسؤوليات إضافية على المواطنين، ويستدعي مبادرة ناشطة منهم، تأتي في إطار تنامي دور المجتمع المدني، بوصفه قطبًا جديدًا، وشريكًا، للسلطة، والقطاع الخاص، في إطار السعي إلى التنمية، والحد من آثار العولمة، وتداعياتها (البلتاجي).

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

تؤثر هذه المقومات مجتمعة في تحقق الأمن الاجتماعي، في أي بلد من البلدان، ونقص أي منها، أو غياب مجموعة منها، ينعكس سلبًا على الوضع العام، ويسبب أوضاعًا، وظروفًا غير صحية.

المبحث الثالث

الحوكمة الإلكترونية والأمن الاجتماعي العراقي

أصبح الأمن في عالم اليوم، ليس ضروريًا فقط، ولكنَّه خطير جدا، ومصيري للدول، والأمم الصغيرة منها، والكبيرة، على حدٍّ سواء. من هنا يتمظهر دور الأمن في ظل الحروب، والأزمات، والتهديدات الأمنية العديدة للدول, إذ تفرض التهديدات، والمخاطر الناتجة عن الأزمات، والحروب، فضلًا عن عنصري الزمن، والمفاجأة، ضغطًا نفسيًا يتسم بالقلق، والتوتر، الذي يتأثر به غالبًا معظم عناصر المجتمع. ومن المهم هنا معرفة كيف أدت المعلومات، والاتصالات، في الحروب، والصراعات المسلحة، والمؤسسات العسكرية، إذ تمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأساليب، والطرق، والمعرفة الفنية المرتكزة إلى العلم، والتي تستخدم في جمع المعلومات، ومعالجتها، وتخزينها، وإدارتها، وتأمينها، باستخدام وسائل إرسال، واستقبال، معينة (عنكوش).

إنَّ المتتبع للشأن العراقي، سيجد أنَّ المجتمع هناك يعاني جملة من المشكلات، والعلل، تضر بالأمن الاجتماعي، منها ما هو داخلي المصدر، (كأزمة السلطة مثلا)، ومنها ما هو خارجي، (كالإرهاب). ومن أبرز المثبطات للأمن المجتمعي العراقي:

- **الفساد: إنَّ للفساد تأثيرات مدمرة في الفرد، والمجتمع، وله تكاليفه الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، الباهظة، وإنَّ التأثيرات المدمرة للفساد في العراق، ليست مجرد قضية أخلاقية، بل إنَّها قضية عامة، يمثل التأثير الاجتماعي منها في القضاء على هيبة القانون، وانهيار شديد في البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، إلى جانب أنَّ الفساد الإداري يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول بشكل غير مشروع، ويحدث تحولات سريعة، وفجائية، في التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي، ويزيد من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي (عداي) .**

ولكن لخطورة ظاهرة الفساد، وتأثيراتها المدمرة في الاقتصاديات الدولية، تطلب ذلك اهتمامًا منقطع النظير من جهات متعددة، سواء على مستوى الباحثين في مختلف التخصصات المختلفة، أو على مستوى المنظمات العالمية المهتمة في هذا الشأن. وبناءً على هذا الاهتمام، فقد ظهر له بعض التعريفات كل حسب منظوره الشخصي، وحسب الزاوية التي ينظر للفساد منها، ومفهوم الفساد مركب، ومطاط، ويختلف من مكان لآخر، ومن ثقافة لأخرى (الهاشم).

وتتولى الحوكمة الإلكترونية عملية مكافحة الفساد، عبر آليتين رئيستين:

الأولى: أتمتة الأنظمة: حيث الانسياب التلقائي

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

للمعلومات، ويتم عن طريقها إنجاز المعاملات المختلفة، عن طريق برامج، وآلات، ليس لها فرصة للتفاوض، أو طلب الرشوة مثلا، إذ إنَّ الحاسب الآلي المتحكم بالأمور، لا يتيح هذه الامكانية.

الثانية: التدفق الإداري للبيانات والأرشفة الإلكترونية: وهي عملية تدفق البيانات إلكترونيًا، بين مستويات الإدارة المتنوعة داخل الوحدة، وفي اتجاهات مختلفة، من أعلى مستويات الرئاسة، إلى أدناها ثم العكس، وفي هذه العملية يتم القضاء على تداول الأوراق قدر الامكان، مع ما يرافقها من روتين، وضياع، وفوضى، لبعض الكتب الرسمية. أمَّا الأرشفة الإلكترونية فهي عملية تتعلق بحفظ البيانات، والمعلومات، وفهرستها بطريقة إلكترونية، ثم امكانية استرجاعها فيما بعد، وإنَّ عملية حفظ البيانات أو الأرشفة الإلكترونية ضمن التدفق الإداري، تقتضي ضرورة أن يتم الحفظ، والأرشفة، للمعلومات، حسب كل إدارة على حدة (القريشي).

كما يجب الأخذ بالحسبان، أنَّ أنظمة الحكومة الإلكترونية، ليست الدواء الشافي الوحيد لمشكلة الفساد، بل هي واحدة من الأدوات المساندة لاستراتيجيات معالجة الفساد الأساسية، التي منها: تأسيس أنظمة رادعة، ومنشآت قضائية قادرة على مكافحة الفساد، وعمل اصلاحات داخلية حقيقية في القطاع الخدمي، وتثقيف المواطنين، وتنويرهم، بأخطار الفساد، وذلك عن طريق نشر الوعي الديني عبر الإعلام، والتعليم، والمحاضرات التثقيفية، والتعاون مع المنظمات الدولية في كل ما يتعلق بمكافحة الفساد (العلوان).

- **الإرهاب: على الرغم من غياب تعريف واحد، متفق عليه، للإرهاب في القانون الدولي، فإنَّ وصف عمل ما بأنَّه «إرهابي» لا يعني فقط أنَّ ذلك الحدث يجمع بعض الخصائص، لكن هذا الوصف يعني أيضا أنَّه لا يمكن قطعًا تسويغه بأي سبب سياسي، أو فلسفي، أو ايديولوجي، أو جنسي، أو عرقي، أو ديني، أو بسبب أي شيء آخر. ويُعَدّ هذا العنصر من العناصر العنيفة التي ضربت المجتمع العراقي، وخلَّفت ملايين الضحايا بين قتيل، ونازح. إذ يقض الإرهاب مضاجع الناس، ويفعل ذلك عمدًا؛ فهذا هو الهدف منه، ولهذا السبب شغل جانبًا كبيرًا من اهتمامنا في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. فبينما يتخذ الشعور بعدم الأمان صورًا كثيرة، فلا شيء آخر يتلاعب بشعورنا بالخطر أكثر من الإرهاب** (تاونزند).

لقد أنشأت التقنية الحديثة للمعلومات، العديد من الاحتمالات للهجمات المستخدمة في حرب المعلومات، والإرهاب الإلكتروني. ويمكن أن تحدث هذه العمليات في أي لحظة، كما يمكن أن تنطلق من أي مكان في العالم. فيما تعني حرب المعلومات تخريب المعلومات، أو تدميرها، أو سرقتها، أو تحريفها، أو إساءة استخدامها، أو منع الوصول لها، أو تقليل موثوقيتها، أو استخدامها ضد اصحابها. فإنَّ الإرهاب الإلكتروني هو ذلك الإرهاب الذي يتضمن مكونات سبرانية، إنَّه مثل أي نوع من

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

الإرهاب، ولكنَّه فريد في تكتيكاته عن الأنواع الأخرى. فيعرف بأنَّه: «الهجوم بدافع سياسي مسبق ضد المعلومات، ونظم الحاسب، أو برامج الحاسب، أو البيانات. والذي نتج عنه عنف ضد أهداف، من قبل مجموعات وطنية، أو عملاء سريين» (البداينة).

ومن التوصيات التي وضعها الباحث جاسم محمد، لمواجهة تصاعد الهجمات الإرهابية في العراق، بعد سنوات من الهدوء، أن تعمل الحكومة على تحديد الشركات التي لديها استثمارات لتنظيم داعش، ومو اقع تخزين النقد، وشركات تحويل الأموال التي تتعاون مع التنظيم. والتعاون الدولي من أجل رصد حركة أموال تنظيم داعش، من أجل تجفيف منابع التمويل. كذلك إيجاد تنسيق ما بين أجهزة الاستخبارات في تبادل المعلومات، وتنشيط اللجان المشتركة في أجهزة الأمن، والدفاع، والقوات المشتركة لتبادل المعلومات مباشرة يوميًا، بعيدًا عن تبادل المعلومات التقليدية، واعتماد المنصات الإلكترونية الموحدة لدى أجهزة الأمن الوطنية، بما يمكنها من الدخول إلى المنصات، والحصول على المعلومات، أو إضافة معلومات بشكل تلقائي»(محمد). وكل ذلك سيتحقق بتفعيل الحوكمة الإلكترونية الحقيقية.

- الأزمة الاقتصادية: يواجه العراق أزمة مالية حادة، ألقت بظلالها على جميع مر افق الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها من القطاعات، جرَّاء تذبذب أسعار النفط، هذا المورد الذي يعتمد عليه العراق، بشكل شبه كامل في تمويل الموازنة، فضلًا عن ضعف مساهمة القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي- الزراعة والصناعة بفروعها كافة- في تعزيز موارد الموازنة. وتعدُ التجارب التاريخية مادة خام لإدارة الأزمات، والاستفادة منها، لأنَّ الوقوف على أسباب تفاقم الأزمات الاقتصادية، في فترات سابقة هو خطوة نحو إمكانية علاج الأزمات الحالية، والمستقبلية (غربي) .

وشهد عام (٢٠٢٠) أيضًا، تغييرًا تحويليًا في خطة التنمية العالمية، إذ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس، عن اطلاق عقد من العمل من أجل التنمية المستدامة، لدعم الجهود التي تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام (٢٠٣٠). إنَّ تلك العقد من العمل، هي محور الجهود العالمية للقضاء على الفقر، وتحسين النمو الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والنقل المستدام، والبنية التحتية، والوصول إلى الإنترنت. وتدعم الحوكمة الإلكترونية عقد العمل، عن طريق توفير خدمات عامة مستدامة، وشاملة، ومنصفة، لجميع الأشخاص في كل مكان، مع عدم إغفال أحد-وعلى نطاق أوسع- عن طريق دورها المتنامي في دفع الابتكار، وتعزيز الفاعلية، و ايجاد الحلول (مسح الحكومة الالكترونية ٢٠٢٠ الحكومةالرقمية).

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

وتؤدي الحوكمة في النهاية غلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دورسوق المال، وزيادة قدرته في تعبئة المدخرات، ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية، أو صغارالمستثمرين. ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص، ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل، وتوليد الأرباح، وأخيرًا خلق فرص العمل (جراح).

ويضع الأستاذ معاوية أحمد حسين، الجدوى الاقتصادية من تطبيق الحكومة الإلكترونية، وفيها فوائد لا يمكن أن نحصيها- وفق المدى المنظور- بشكل دقيق، وبالتأكيد فإنَّ هناك فوائد ستنتج عنها بعد مضي مدة زمنية، والدول الفقيرة هي التي يجب أن تلجأ إلى إطلاق الحكومة الإلكترونية، والفوائد المنظورة تكمن في الآتي:

- توفير الوقت، والمال، على الدولة، والمواطن.
- تخفيف الهدر في أجهزة الحكومة، إلى أدنى حدّ ممكن.
- رفع الأداء في عمل أجهزة الدولة، والحكومة.
- تقليل عدد الموظفين العاملين على إنجاز المعاملات.
- رفع أداء عمل مؤسسات الدولة في التعامل فيما بينها.
- نشر الثقافة المعلوماتية في المجتمع بشكل أوسع.
- تحول البلد إلى متفاعل، ومنتج، وليس إلى مستهلك فقط.
- القضاء على الرتابة، والبيروقراطية، والفساد.
- الشفافية، والثقة، واندحار الواسطة، وتجاوز القوانين.
- تشجيع الاستثمار، وجلب المستثمرين، عن طريق الوضوح، والشفافية، المتوفرة.
- انطلاق التجارة الإلكترونية، وما تعكسه من إيجابيات في زيادة الناتج الوطني.
- إنَّ تطبيق الحكومة الإلكترونية، يولد تشريعات جديدة، تسهم في نمو التجارة الإلكترونية.
- إنَّ تطبيق الحكومة الإلكترونية، يؤدي إلى تنمية التجارة المحلية، وزيادة دخل الحكومة من الضرائب على التعاملات التجارية.
- المساهمة إلى حد كبير في نمو الصناعة البرمجية، التي أصبحت في بعض الدول، عاملًا أساسيًا، وإضافيًا، لموارد الخزينة.
- عند تطبيق الحكومة الإلكترونية، والتحول في التعامل المالي إلى النقود الإلكترونية، تستطيع الدولة بكل سهولة تطبيق النظام الضريبي العادل، ومراقبته، مما له أبلغ الأثر في دعم الخزينة بأموال طائلة، لم تكن تتحقق سابقًا، وذلك على غرار الدول المتطورة.
- عند تطبيق الحكومة الإلكترونية، تتمكن الدولة بما تمتلكه من بنوك معلومات دقيقة، وصحيحة، من بناء جميع خططها، ووضعها، بشكل واضح، وسهل، والأهم هي خطط التنمية

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

(احمد) .

- وباء كوفيد١٩: هذا الوباء الذي تفشى بسرعة كبيرة حول العالم، وأصاب الملايين، وسقط بسببه الكثير من الضحايا، أدى إلى هلع دولي، وتراجع، وإغلاق، في الأسواق، والمصانع، والحياة بصورة عامة. إنَّ الاستجابة للقيود التي فرضتها جائحة كورونا، وضعت الحكومات أمام تبني خيار الحكومة الإلكترونية، كخيار استراتيجي يؤمن استمرارية توفير الخدمات للمواطنين، ومساهمًا أساسيًا في ترشيق الإدارة العامة، وتوطيد مفاهيم الشفافية في عمل هذه الإدارات. سلطت جائحة كورونا الضوء أيضًا، على ضرورة تنوع الموارد البشرية العاملة في القطاع الحكومي، إذ ظهرت احتياجات جديدة، وأساسية، للخدمات الحكومية الرقمية، ومن ثَمَّ برزت الحاجة إلى مطورين للبرمجيات في الحكومات، للقيام بتصميم تطبيقات، وخدمات، جديدة، للمساعدة في مكافحة تأثيرات الجائحة في توفير الخدمات الحكومية، وعجلة سير الإدارات العامة.

وهنا يوصي الباحث الأستاذ عمر ملاعب، بتبني بعض الإجراءات التي تدعم التوجه نحو الحوكمة الإلكترونية، ومنها:

- استراتيجية تدريب: إنَّ الأنظمة الإلكترونية لا تعني التخلي عن العنصر البشري، بل على العكس فإنَّ جودة قواعد البيانات، وأنظمة المتابعة، تعتمد على جودة البيانات المدخلة، وعلى العنصر البشري الذي يقوم بعملية إدخال البيانات، واتخاذ القرار. ومن هذا المنطلق لا بدَّ من وضع استراتيجية تدريب مهارات العاملين في القطاع العام، وتنميتها، للتعامل مع المتطلبات التقنية، في ضوء واقع تقديم الخدمات العامة الذي فرض نفسه.
- شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات المتخصصة: قطع القطاع الخاص شوطًا مهمًا في الانتقال، والتكيف، مع المتطلبات التقنية الحديثة، إن كان في عملية الاستهلاك التجاري (المتاجر الإلكترونية)، أو في عملية الخدمات الإلكترونية (استشارات طبية، واستشارات تأمين مكتبات إلكترونية). وفي هذا الإطار، يمكن للحكومات الافادة من تجربة القطاع الخاص، والمنظمات الأهلية التي حققت نجاحات في الفضاء الإلكتروني، لدعم عملية بناء الحكومة الإلكترونية. ومن ناحية أخرى، يُعَدّ إدخال المواطنين في صلب عملية بناء النظم الإلكترونية، عبر تلقي مقترحاتهم، والقيام باستطلاعات رأي دورية، من شأنه تعزيز قدرات الحكومات الإلكترونية للتوائم أكثر مع المتطلبات (ملاعب).

إنَّ التجسيد الحقيقي لحوكمة الأمن إلكترونيا، يقتضي تفعيل دور الفواعل غير الرسمية، لدعم الأمن، وتعزيزه, عبر رفع كفاية أداء الفاعلين غير الحكوميين, عن طريق إرساء مفهوم «الأمن متعدد المستويات»، الذي يقتضي إشراك المجتمع في هندسة نظم الأمن، وإدارته،

مجلَّة نصف سنوية محكَّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

بل وحوكمة استراتيجيات تعزيز الأمن، كونه خدمة للمجتمع الذي يتعين عليه القيام بدوره في هذا الإطار (عنكوش).

وحول مستقبل الحوكمة الإلكترونية في العراق، تثار الكثير من الأسئلة، منها:

- ما الطرق التي يمكن للحكومة عن طريقها تسهيل المشاركة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية؟
-كيف يمكن أداء المزيد من المهام الحكومة النوعية؟
- ما الأشكال الجديدة التي تتناسب مع النماذج الجديدة للشبكات الحكومية؟
- ما المؤشرات الجيدة لمراقبة التهديد المحتمل للخصوصية؟
- ما الطرائق التي يمكن للحكومة أن تدير الإفراط في المعلومات نتيجة «الحوكمة الإلكترونية لكل شيء»؟

هذه وغيرها من الأسئلة، هي من بين تلك التي تشغل عقول القائمين، على وضع الخطط المستقبلية للحكومة الإلكترونية.

فتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، ساعدت في تقديم خدمات أكثر حداثة للمواطنين، والشركات، ودفعت القطاع العام للتحول، ومساعدة الحكومات، على الاستعداد للضغط المستقبلي على الإدارات العامة. لذا يتعين على الجيل القادم من الحكومة الإلكترونية، الاستمرار في تحسين أداء القطاع العام. من المهم التعلم من الماضي، واستخدام التجربة، لاستكشاف مستقبل الحكومة الإلكترونية.

التركيز الرئيس لمعظم البلدان، سيكون حول تحسين فهم المواطنين، والشركات، ويحتاج هذا لعدد من التقنيات الواعدة، يفترض أن تسهم في تحول مهام الحكومة الإلكترونية المستقبلية، وأنشطتها، التي سيتم نشرها على نطاق واسع. وستشمل التقنيات الأجهزة المحمولة، مثل: (أجهزة المساعد الرقمي الشخصي، وأجهزة الكمبيوتر، والهواتف المحمولة)، والوكلاء، والروبوتات، وأجهزة الاستشعار، وتقنيات معالجة اللغة، والألعاب، كذلك البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (WiFi و WiMAX). نعم ستكون هناك فجوة كبيرة بين البلدان النامية، والمتقدمة، عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الحكومة الإلكترونية. على سبيل المثال، فضلًا عن نقص رأس المال الكافي، لبناء البنى التحتية للمعلومات الوطنية باهظة الثمن، تفتقر البلدان النامية أيضًا إلى المعرفة، والمهارة الكافية، لتطوير استراتيجيات مناسبة، وفاعلة، لإنشاء الحكومة الإلكترونية، وتعزيزها. التكلفة عالية لنشر بنية تحتية قادرة على التعامل مع تطبيقات الحكومة الإلكترونية. أيضا، إنَّ العديد من البلدان النامية، لم تتمكن من التنفيذ الكامل لسياساتهم للحكومة الإلكترونية، ويرجع ذلك أساسًا إلى التنافس على القضايا الاجتماعية الملحة، التي يجب أن يكون التعامل معها، مثل: الصحة، والتعليم، والتوظيف (Kadry) .

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

خلاصة القول، سيكون للحوكمة الإلكترونية إذا ما طبقت في العراق، بصورة كاملة، ودقيقة، تأثير إيجابي مهم في جميع القطاعات الحكومية، والمجتمعية، ومنها قطاع الأمن الاجتماعي، الذي يعاني حاليًا الكثير من المشكلات، والصعوبات.

الخاتمة

الأمن الاجتماعي ذو أهمية لكل الدول من دون استثناء، ويكتسب أهمية مضاعفة بالنسبة للعراق، بسبب حجم التحديات التي يواجهها، التي تهدد وجوده، واستمرار بقائه، وطنًا واحدًا موحدًا للجميع، من دون تقسيم أو حروب، ونزاعات، بين طوائفه المتعددة.

كما أنَّ استخدام الحوكمة الإلكترونية، سيزيد من مستوى العمل الحكومي، وفاعليته، في القطاعات كافة، ومنها وأهمها القطاع الأمني، الذي بوجوده وتوافره سيتسنى للدولة، وقطاعاتها المختلفة، العمل بسلاسة، ومرونة.

إنَّ الحفاظ على الأمن الاجتماعي العراقي، ليس مسؤولية الحكومة، ومؤسساتها المختلفة فقط، بل يقع على كاهل جميع أفراد المجتمع، بالكلمة، والفعل، قد ننجح، ونعيد للوطن أمنه، وأمانه، وهذا يعود بالنفع للجميع، وإن افترقنا ذهبت ريحنا، وفشل مسعانا، وتشتت جمعنا.

إنَّ من أهم التوصيات لصانع القرار العراقي، والمجتمع بكل فئاته، ومؤسساته:

أولًا- جعل أمن العراق الاجتماعي خطًا أحمر، لا يتجاوزه القوي، ولا الضعيف، وخارج قوس المنافسة السياسية، والاقتصادية، المحتدمة.

ثانيًا- السعي الجاد، والحثيث، إلى حلّ مشكلات البلاد، لأنَّها في ترابط وثيق مع بعضها، ومع استقرار الأمن الاجتماعي، فمثلًا مع وجود الفساد، والعصابات المنفلتة، وانتهاك القانون، لا وجود لأمن مجتمعي.

ثالثًا- الاستعانة بالتجارب الدولية في الشأن الأمني، والتقني، عبر اعتماد (الحوكمة الإلكترونية)، سواء من الدول الإقليمية، أو الدولية، ومحاولة الافادة من خبراتها في هذا المجال، لسد الثغرات، وعدم تكرار الأخطاء.

رابعًا- إدراج مادة علمية عن أهمية الحوكمة الإلكترونية، والأمن المجتمعي، في المناهج الدراسية، على المستوى الجامعي في أقل تقدير، لكي يطلع الشباب عليها، وتكون لديهم المعرفة، والدراية، لتطوير بلدهم، ورخاء شعبهم.

خامسًا- سعي الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة، إلى تكوين منظومة معرفية، وأخلاقية عابرة لنمط الحياة التقليدية، والسلوك اليومي، لتشمل رؤًى، وأفكارًا، ومعتقدات سائدة في المجتمع، لتثبيت مكانة الحوكمة الإلكترونية، ومنزلة الأمن المجتمعي فيه.

ونرى أنَّ أبرز ضمانة لتحقيق الحوكمة الإلكترونية، والأمن الاجتماعي، لبلد مثل العراق، هم أبناؤه المخلصون الذين يدفعهم حب الوطن، ويستندون إلى الإرث الحضاري، والديني العريق، لبلدهم، لينهضوا به من كبوته، وينفضوا

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

عنه غبار التخلف، ليستعيد مجده، ومكانته المعروفة، بين العرب، ودول العالم كافة.

المصادر

١. البشير ريسوني، مفهوم التكافل الاجتماعي ومجالاته المختلفة في الإسلام، جامعة القرويين – كلية أصول الدين، تطوان، الجزائر.
٢. تشارلز تاونزند، الإرهاب، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، دار نشر الهنداوي، ط١، القاهرة، مصر، (٢٠١٤).
٣. جاسم محمد، داعش في العراق، من الترهيب المحلي إلى هجمات أكثر تعقيداً، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الرابط: https://www.europarabctom/%d8%af%d8%a7%d8%b9%d8%b4-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a7%d9%82%d8%8c-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d9%87%d9%8a%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d9%84%d8%a7%d9%84%d9%87-%d8%a5%d9%84%d9%89/
٤. جعفر بن أحمد العلوان، دور أنظمة الحكومة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري: حالة من الحكومة الإلكترونية القطرية، المؤتمر الثاني لمعاهد الادارة العامة والتنمية الادارية في دول مجلس التعاون لدول لخليج العربي، الرياض، السعودية، أيلول (٢٠١٢).
٥. خلود موسى عمران، وندى بدر جراح، تأمين حماية مواقع الحوكمة الإلكترونية للشركات في محافظة البصرة، مجلة دراسات البصرة، المجلد ١٨، العدد ١٩٩٤- ٤٧٢١ ، (٢٠١٤).
٦. دلال نور الدين، رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، (٢٠٠٦).
٧. ذياب موسى البداينة، دور الأجهزة الأمنية في مكافحة جرائم الإرهاب المعلوماتية، الدورة التدريبة الدورة مكافحة الجرائم الارهابية المعلوماتية، القنيطرة- المغرب، نيسان (٢٠٠٦).
٨. سارة البلتاجي، الأمن الاجتماعي– الاقتصادي والمواطنة الناشطة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت- لبنان، (٢٠١٦).
٩. سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط١، القاهرة، مصر، (٢٠٠٧).
١٠. ستيفن كاستلز ومارك ملير، عصر الهجرة، ترجمة: منى الدروبي، المركز القومي للترجمة، ط١، القاهرة، مصر، (٢٠١٣) .
١١. سمير عالية، نظرية الدولة وآدابها في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط١، لبنان، (١٩٨٨).
١٢. ضامن محمد عقلة آل هاشم، مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء التشريعات الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات القانونية العليا/ جامعة الإسراء الخاصة، (٢٠١٠) .
١٣. عبد الحليم عمار غربي، الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، دار مطبوعات، ط١، (٢٠١٧).
١٤. عبد الكاظم داخل عجلان، ونور شدهان عداي، الفساد وأثره على الاقتصاد العام، وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية.
١٥. عمر البوريني، التسامح ونبذ العنف والتعصب، المنتدى العالمي للوسطية، الرابط: http://www.wasatyea.net/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD%D9%88%D9%86%D8%A8%D8%B0-%D8%B9%D9%86%D9%81-%D9%88%D8%A4%D8%B9%D9%86%D9%87%D8%AA%D8%B5%D8%A8%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B5%D8%A8
١٦. عمر ملاعب، الحكومة الإلكترونية وجائحة كوفيد ١٩، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد (١٥١)، المعهد العربي

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Social Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(694)1999
ISSN.2223-6384
Info@baytalhikma.iq

للتخطيط، (٢٠٢٠).
١٧. عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحوكمة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، رسالة ماجستير، جامعة النهرين/كلية الحقوق، (٢٠١٢).
١٨. ليان مكاي، نحو ثقافة سيادة القانون، دليل عملي، معهد الولايات المتحدة للسلام، ط١، واشنطن –الولايات المتحدة، (٢٠١٥).
١٩. محمد أبو زهرة، التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، (١٩٩١).
٢٠. مسح الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٠- الحكومة الرقمية في عقد العمل من اجل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/ الأمم المتحدة، الرابط: https:// publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/٢٠٢٠-Survey/EgovSurvey٢٠٢٠_Ar.pdf.
٢١. مسح تقييم جاهزية مؤسسات الدولة للتحول نحو الحوكمة الإلكترونية لسنة ٢٠١٥، وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء، تموز (٢٠١٦).
٢٢. مصطفى محمد راضي، الهجرة غير الشرعية للعراقيين، دائرة البحوث، مجلس النواب العراقي، كانون الأول (٢٠١٨).
٢٣. معاوية احمد حسين، وهناء محمود سيد أحمد، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الالكترونية، جامعة ظفار– كلية التجارة وإدارة الأعمال، سلطنة عمان.
٢٤. منى حمدي حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية- جامعة بغداد، العدد (٥٢)، (٢٠١٥).
٢٥. نور الصباح عنكوش، الحوكمة الإلكترونية للأمن - دراسة حالة الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (٤)، العدد (٢)، الجزائر.
26. BAN QASIM AL NIDAWY and others, E-GOVERNMENT TRUST MODEL)EGOV-TRUST (THAT ENHANCES THE USAGE OF E-GOVERNMENT SERVICES AMONG USERS IN IRAQ, Journal of Theoretical and Applied Information Technology15 ,th February .2020Vol .98.No.03
27. Ban Salman Shukur & Mohd Khanapi Abd Ghani , An Analysis of Cloud Computing Adoption Framework for Iraqi e-Government) ,IJACSA (International Journal of Advanced Computer Science and Applications ,Vol ,9 .No,2018 ,8 . www.ijacsa.thesai.org.
28. Dhyaa Shaheed Al Azzaw ,Review on Challenges in Building Knowledge based Societies through E-Governance Framework: Technology and Management Issues from Global Perspective ,Indian Journal of Science and Technology ,Vol.(28)10
29. e-DISC ,AIP Conference Proceedings03 , December.2010
30. Mohammed Taie and Seifedine Kadry, E-Government :Latest Trend and Future Perspective the Iraq Case ,European Journal of Scientific Research · April.2013
31. Sanjay Tejasvee ,ICT and e-Governance :A Conceptual Model of
32. Thulfiqar Abd and other ,Iraqi e-government and cloud computing development based on unified citizen identification ,Periodicals of Engineering and Natural Sciences ,Vol. ,7No ,4 .December.2019

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات اجتماعية في دار الكتب والوثائق ٦٩٤ لسنة ١٩٩٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-6384
Info@baytalhikma.iq

The Impact of E-Governance on Iraqi Social Security

Researcher :Muayad Jabbar Hassan
Center for Strategic Studies / Iraq

abstract

Security has become the greatest concern in the lives of all human societies .The need for security is paramount for all people ,who suffer from countless fears .Consequently ,they resort to adopting a range of political ,social ,and cultural measures ,programs ,and plans to achieve the comprehensive security they seek.

It is here that all countries ,including Iraq ,have come to realize the importance of e-governance and its role in achieving comprehensive security and serving citizens simultaneously. Unfortunately ,like many developing countries ,Iraq‹s e-government system still suffers from numerous obstacles ,problems ,challenges ,and difficulties that hinder its development.

Therefore ,the topic of governance and its relationship to security in Iraq is one of the most critical subjects any researcher or writer could address ,given the intertwining of political, economic ,security ,social ,cultural ,and civilizational issues .Among the issues addressed in this research are the challenges of achieving governance in Iraq and the obstacles hindering its implementation ,both internal and external .Iraq ,emerging from previous wars with a devastated infrastructure and a deteriorating economy ,underwent a pivotal transition with the fall of a regime that had ruled for 35 years at the hands of the American occupation forces. These forces began their campaign in Baghdad by dismantling the security apparatus that had controlled the levers of power ,leading to widespread chaos .This chaos gradually subsided as government institutions were rebuilt ,albeit very slowly .Iraqis managed to regain control ,but external influences have been ,and continue to be ,a violation of Iraqi sovereignty ,which is a prerequisite for establishing e-governance in any country.

Keywords :e-governance ,social security ,Iraq